دلالةُ المعطوف عليه الاحتمالية في النص القرآني

Possible Meanings of Conjunctives in the Quranic Discourse

أ.د . رحيم جبر أحمد الحسناوي

By:Prof. Raheem Jabr Al-Hisnawi(Ph.D)

ملخص البحث

هذا بحثٌ يدرسُ جانباً من جوانب دلالة الارتباط في النص القرآني ، ذلك هو : دلالة المعطوف عليه الاحتمالية .

وأقصد بها : تعدد مواقع العطف المحتملة في التركيب السابق على المعطوف عليه ، سواء أكان المعطوف مفرداً ام تركيباً ؛ وما ينجم عنه من تَغيُّرٍ في دلالة النص . وتنقسم الدلالة على قسمين هما :

الاول الدلالة الاحتمالية للعطف على موقعين .

الثاني والدلالة الاحتمالية للعطف على ما زاد على الموقعين .

وسيتكفّل المبحث الأول بدراسة القسم الأول من الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه ، ويتكفّل المبحث الثاني بدراسة القسم الثاني مع ملاحظة البدء بالوحدة الدلالية الأصغر أي : البدء بالمفرد ، ثم التركيب ، ويلزم من هذا المنهج دراسة الدلالة الاحتمالية في النصوص التي ورد فيها عطف المفردات تعقبها دراسة النصوص التي اشتملت على عطف الجمل . وأزعم أن هذا البحث من الدلالة النحوية على وفق هذا التقسيم المنهجي جديد ، وهو يفتح الباب أمام الدارسين لالتقاط كنوز المعرفة اللغوية في ظلال القرآن الكريم ، واعتمدتُ المنهج التسلسلي في دراسة النصوص بحسب رسم المصحف برواية حفص عن عاصم . وسأشفع المبحثين بالخاتمة أودعها أهم ما يتوصل إليه البحث ، ثم الهوامش وجريدة المصادر والمراجع .

والحمدُ لله أولاً و آخراً .

Abstract

This research examines one aspect of the Quranic text,that is the possible meanings of conjunctives. By this ,we mean, the potential places of conjoining whether it comes to join a single conjunctive or a compound one , and the change of meaning it carries in the text when it occurs.

The meanings are of two types :

1.the meaning that occurs when joining occurs in two places .

2. the meaning that occurs when joining occurs in more than two places.

The first section examines the first type and the second section is concerned with the second type taking in consideration that we start with the smaller unit of single conjunctives then to the bigger one . This means that the analysis begins with words , then phrases , clauses and ends with sentences. The methodology used in this research is a new one which mixes semantics with syntax .The research will a new open the door for students to capture the treasures of linguistic knowledge in the light of Quran. The time sequence approach is adopted in the study of texts depending on Hafs Bin Asim's citation of Quran . The research ends with conclusion, recommendation and finally the references.

الدلالةُ الاحتماليةُ للعطف على موقعين :

وتطالعنا هذه الدلالة في قوله تعالى في سورة البقرة ﴿ أَوَ كُلَّمَا عَاهَدُواْ عَهْداً نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ ﴾ {البقرة/١٠٠} ونبدأ بتعقب الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في هذا النص لأنه أول ما يطالعنا بحسب تسلسل رسم المصحف على وفق المنهج الذي اتخذناه سبيلاً لدراسة الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه على الرغم من تجاذب طرفي الدلالة الاحتمالية بين عطف المفردات وعطف الجمل وفي هذا النص نلاحظ أنَّ بل : عاطفة هنا والاحتمال الأول أن تعطف جملة (أَكْثَرُهُمْ لاَ يُؤْمِنُونَ) ، على جملة :

(نَّبَذَهُ فَرِيقٌ مِّنْهُم) ويقول أبو حيان في دلالة ذلك : (يحتمل أن يكون من باب عطف الجمل وهو الظاهر، (...) ومعنى هذا الإضراب هو : انتقال من خبر إلى خبر ، ويكون الأكثر على هذا واقعاً على ما لا يقع عليه الفريق ، كأنه أعم ، لأن من نبذ العهد مندرج تحت من لم يؤمن ، فكأنه قال : بل الفريق الذي نبذ ذلك العهد ، وغير ذلك الفريق ، محكوم عليه بأنه لا يؤمن)[١] ، والاحتمال الثاني : أن يكون من باب عطف المفردات ، فيكون أكثرهم معطوفاً على فريق، أي : نبذه فريق منهم بل أكثرهم[٢] .

ولما كان المعطوفُ عليه فريقا يطلق على القليل والكثير (وأسند النبذ إليه كان فيما يتبادر إلى الذهن انه يحتمل أن يكون النابذون قليلاً ، فبين أن النابذين هم الأكثر وصار ذكر الأكثر دليلاً على أن الفريق هنا لا يراد به اليسير منهم فكان هذا إضراباً عما يحتمله لفظ الفريق من دلالته على القليل)[٣] ، وتتضح دلالة المعطوف عليه الاحتمالية بين العطف على الجملة والعطف على المفرد عند أبي الثناء الآلوسي إذ يقول : (يحتمل أن يراد بالأكثر النابذون وأن يراد من عداهم ، فعلى الأول : يكون ذلك رداً لما يتوهم أنّ الفريق هم الأقلون بناءً على أن المتبادر منه القليل ، وعلى الثاني : ردٌّ لما يتوهم بأن من لم ينبذ جهاراً يؤمنون به سراً ، والعطف على التقديرين من عطف الجمل ، ويحتمل أن يكون من عطف المفردات بأن يكون أكثرهم معطوفاً على (فريق) ، وجملة (لا يؤمنون) حال من (أكثرهم) والعامل فيها نبذه)[٤] .

وفي قوله تعالى في سورة البقرة /٢٤٥ ، والحديد /١١ ﴿ مَن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ وَلَهُ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴾{الحديد/١١} عند تأمُّل قوله تعالى (فَيُضَاعِفَهُ) تتضح دلالة المعطوف عليه الاحتمالية بين موقعين إذ قرأ ابن عامر وعاصم بالنصب في البقرة والحديد ، وقرأ الباقون بالرفع فيهما[٥] ، ورسم المصحف بالنصب في الآيتين .

وأشار أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) إلى دلالة المعطوف عليه الاحتمالية ، فقد ذَكَرَ القراءتين ، ولاحظ أن قراءة الرفع من وجهين :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على صلة الذي ، وهو(يُقرِضُ) ، فيكون داخلاً في صلة الذي .

والثاني : أن يكون منقطعاً عما قبله .

وأما النصب ، فعلى العطف بالفاء حملاً على المعنى دون اللفظ ، كأنه قال : مَنْ ذا الذي يكون منه قرضٌ فتضعيف من الله تعالى ، فقدر (أن) بعد (الفاء) ونصب بها الفعل ، وصيرها مع الفعل في تقدير مصدر ، ليعطف مصدراً على مصدر ، وينتصر لما أوضحه من دلالة المعطوف عليه الاحتمالية في النصب عطفاً بالفاء حملاً على المعنى دون اللفظ بقوله : (ولا يحسن أن يُجْعَلَ منصوباً على ظاهر اللفظ في جواب الاستفهام لأن القرض ليس مستفهماً عنه ، وإنما الاستفهام عن فاعل القرض)[٦] .

ويتابع أبو البقاء العكبري أبا البركات الأنباري في ملاحظة الدلالة مع شيء من التفصيل

فيقول: ((يُقرأ بالرفع عطفاً على يقرض أو على الاستئناف ، أي فالله يضاعفُهُ ، ويُقرأ بالنَّصبِ وفيه وجهان :

أحدهما : أن يكون معطوفاً على المصدر « يُقرض « في المعنى ، ولا يصح ذلك إلا بإضمار (أن) ليصير مصدراً معطوفاً على مصدر تقديره : « من ذا الذي يكون منه قرضٌ فمضاعَفة من الله « .

والوجه الثاني : أن يكون جواب الاستفهام على المعنى لأن المُسْتَفْهَمَ عنه وإنْ كان المُقْرِض في اللفظ فهو عن الإقراض في المعنى ، فكأنه قال : أيَقْرض اللهَ أحدٌ فيضاعفه ولا يجوز أن يكون جواب الاستفهام على اللفظ لأن المُسْتَفْهَمَ عنه في اللفظ المُقْرِضُ لا القرض)) [٧]. ويتساءل العكبري ثم يجيب على طريقة علماء الأمة في المناظرة المتخيلة التي هي من أثر المناظرة الحقيقية وسلطانها عليهم ، فاسمعه يقول : ((فإن قيل لِمَ لا يعطف على المصدر الذي هو» قرضا « كما يعطف الفعل على المصدر بإضمار أن نحو لَلُبْسُ عباءةٍ وتَقَرَّ عَيْنِي ؟ قيل لا يصح هنا ، لوجهين : أحدهما أنَّ قرضا هنا مصدر مؤكِّد، والمصدر المؤكِّد لا يقدَّر بأن والفعل ، والثاني : أنَّ عطفه عليه يوجب أنْ يكون معمولاً ليقرض ، ولا يصح هذا في المعنى ، لأن المضاعفة ليست مُقْرَضة وإنما هي من فعل الله)) [٨]. ورأى أبو حيان في قراءة النصب : (على أن يكون جوابا للاستفهام على المعنى ، لأن الاستفهام وإنْ كان عن المُقْرِض فهو عن الإقراض في المعنى فكأنه قيل : أيُقْرِضُ اللهَ أحدٌ فَيُضاعِفَهُ)[٩] ويرى في هذه القراءة ردّاً على بعض النحويين ، فيقول : ((وذهب بعض النحويين إلى أنه : إذا كان الاستفهام عن المسند إليه الحكم ، لا عن الحكم ، فلا يجوز النصب بإضمار أنْ بعد الفاء في الجواب ، فهو مَحْجُوجٌ بهذه القراءة المتواترة ، وقد جاء في الحديث : من يدعوني فأستجيبَ له ، من يستغفرني فأغفرَ له ، وكذلك سائر أدوات الاستفهام ،الإسمية والحرفية .))[١٠]

وفي قوله تعالى في سورة آل عمران الآية /(٢٠) :

﴿ فَإِنْ حَآجُّوكَ فَقُلْ أَسْلَمْتُ وَجْهِيَ لِلَّهِ وَمَنِ اتَّبَعَنِ وَقُل لِّلَّذِينَ أُوْتُواْ الْكِتَابَ وَالأُمِّيِّينَ أَأَسْلَمْتُمْ فَإِنْ أَسْلَمُواْ فَقَدِ اهْتَدَواْ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ الْبَلاَغُ وَاللّهُ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴾ تطالعنا الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه بتغيُّر موقعه بين الذكر والحذف ، وما يُبنى على هذين الاحتمالين من دلالة . يقول الزمخشري : ((«ومن اتبعني « عطف على التاء في أسلمتُ ، وحسُنَ الفاصل ، ويجوز أن تكون الواو بمعنى مع ، فيكون مفعولا مَعَهُ)). [١١]

ويخالف أبو حيان ما أجازه الزمخشري في ما تحتمله الدلالة النحوية فيقول : ((قيل: « مَنْ « في موضع رفع ، وقيل : في موضع نصب على أنه مفعولٌ مَعَهُ وقيل: في موضع خفض عطفاً على اسم الله ، ومعناه : جعلتُ مقصدي بالإيمان به ، والطاعة له، ولمن اتَّبعني بالحفظ له والتحفّي بتعلمه وصحته، فأما الرفع ، فعطفاً على الفاعل في أسلمت ، قاله الزمخشري وبدأ به ، قال وحسن للفاعل يعني أنه عطف على الضمير المتصل ، ولا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا في الشعر على رأي البصريين، إلاّ إنْ فُصل بين الضمير والمعطوف، فيحسن وقاله ابن عطية أيضاً ، وبدأ به .)) [١٢] . ثم يناقش هذه الآراء ،ويبسط القول في دلالة المعطوف عليه الاحتمالية ، فيقول : ((ولا يمكن حمله على ظاهره ،لأنه إذا عُطف على الضمير في نحو : أكلتُ رغيفاً وزيدٌ ، لزم من ذلك أن يكونا شريكين في أكل الرغيف ، وهنا لايسوغ ذلك ،لأن المعنى ليس على أنهم أسلموا هم وهو صلى الله عليه وآله وسلم وجهه لله ، وإنما المعنى : انه صلى الله عليه وآله وسلم أسلم وجهه وهم أسلموا وجوههم لله ، فالذي يقوى

في الإعراب أنه معطوف على ضمير محذوف منه المفعول ، لا مشارك في مفعول أسلمت ، والتقدير: ومن اتبعني وجهه . أو أنه مبتدأ محذوف الخبر لدلالة المعنى عليه ، ومن اتبعني كذلك ، أي : أسلموا وجوههم لله ، كما تقول : قضى زيدٌ نحْبَهُ وعمرو، أي : وعمرو كذلك ، أي قضى نَحْبَه .)) [١٣]. ثم يربط امتناع موقع المعطوف عليه على ظاهر الكلام بامتناع المعية إذ يقول :

((ومن الجهة التي امتنع عطف « ومَنْ » على الضمير إذا حُمِلَ الكلام على ظاهره دون تأويل ، يمتنع كون «مَنْ» منصوباً على أنه مفعول معه ، لأنك إذا قلت : أكلتُ رغيفاً وعمراً ، أي : مع عمرو، دلَّ ذلك على أنه مشاركٌ لك في أكل الرغيف ، وقد أجاز هذا الوجه الزمخشري ، وهو لا يجوز لما ذكرنا على كل حال ، لأنه لايمكن تأويل حذف المفعول مع كونِ الواوِ واوَ المعيَّةِ)) [١٤] .

وفي سورة المائدة الآية/ ٦ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُواْ وَإِن كُنتُم مَّرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاء أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لاَمَسْتُمُ النِّسَاء فَلَمْ تَجِدُواْ مَاء فَتَيَمَّمُواْ صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُواْ بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُم مِّنْهُ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُم مِّنْ حَرَجٍ وَلَكِن يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ وتتمثل الدلالة الاحتمالية في عطف « وأرجلَكُم « على موقعين للمعطوف عليه، وهي منصوبة في رسم المصحف برواية حفص عن عاصم وقرأ بها ((نافع والكسائي ، وابن عامر وحفص (٠٠٠) واختلفوا في تخريج هذه القراءة، فقيل : هو معطوف على «وجوهكم وأيديكم الى المرافق « ، (٠٠٠) وفيه الفصل بين المتعاطفين بجملة ليست باعتراض ، بل هي منشئةٌ حكماً ٠ وقال أبو البقاء : هذا جائز بلا خلاف . وقال الأستاذ أبو الحسن ابن عصفور وقد ذكر الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه ، قال وأقبح ما يكون ذلك بالجمل ، فدلَّ قوله هذا على أنه ينزِّه كتاب الله عن هذا التخريج . وهذا تخريج من يرى أن فرض الرجلين هو الغسل)) [١٥] .

والموقع الثاني يتمثل بعطف «وأرجلَكم» على موضع « برؤوسكم « ، ودلالته أن فرض الرجلين هو المسح ،

((ويجعل قراءة النصب كقراءة الجر دالة على المسح)) [١٦] . وذكر أبو حيان قراءة « وأرجلِكم « بالخفض ، فقال : ((وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وحمزة ،وأبو بكر ، وهي قراءة أنس ، وعكرمة ، والشَّعبي ، والباقر، وقتادة ، وعلقمة ، والضحاك « وأرجلِكُم « بالخفض ، والظاهر من هذه القراءة اندراج الأرجل في المسح مع الرأس ، وروي وجوب مسح الرجلين عن : ابن عباس ، وأنس ، وعكرمة ، والشَّعبي ، وأبي جعفر الباقر ، وهو مذهب الإمامية من الشيعة .)) [١٧] .

ومما يُلاحظ أن أبا حيان في تفسيره آية الوضوء بدأ بقراءة الخفض وكأنه يُغَلِّب فرض المسح على الرجلين وهو ظاهر من تضعيفه وجه العطف على موقع « وجوهَكم وأيديكم إلى المرافق « ، مستنداً إلى ما رواه عن مذهب ابن عصفور الذي ينزِّه القرآن عن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لأنه قبيح وأقبح منه إذا وقع الفصل بالجملة التي ليست باعتراض ، وهو حاصل على هذا التخريج المفضي إلى فرض غسل الأرجل في الوضوء ، وقد استند في موقفه هذا إلى القرآن والسنة ، فالقرآن بقراءة الخفض الثابتة عنده بالتواتر، والسنة بما رواه عن الصحابة ، رضي الله عنهم ، والباقر، صلوات الله عليه ، من أئمة أهل البيت ، عليهم السلام ، والتابعين رضي الله عنهم .

ومن مجانبة الموضوعية في البحث العلمي أن يقول أحد الباحثين المعاصرين : ((والشيعة الإمامية يقولون : إنَّ الواجبَ المَسْحُ ، وقد حملوا عليه القراءتين النصب والخفض ، ودافع عنه الطبرسي بالتوجيه الإعرابي واللغوي وهو يجعل « وأرجلَكم « بالنصب معطوفة على محل» برؤوسكم» وهو خلاف قول النحويين ، وفي مقدمتهم الزجاج وأبو علي الفارسي اللذان حكى قوليهما في هذه المسألة ، واعتمد عليهما كل الاعتماد في تفسيره ، وهو يقيسه على العطف على محل خبر « ليس « المجرور بالباء الزائدة ، وهذا جائز ، ولكن المقيس عليه بعيد منه ، وهو قياس غريب لإثبات حكم شرعي تواتر فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم على خلافه ، ولم يقل به جمهور علماء المسلمين ، ولكنه الدفاع عن رأي الطائفة والانتصار له .)) [١٨] .

وقد تجاهل هذا الباحث في حكمه هذا ما ذكره أبو حيان ومن سبقه ، ممن أشار إليه الطبرسي بقوله : ((واخْتُلفَ في ذلك ، فقال جمهور الفقهاء : إن فرضها الغسل وقال الإمامية : فرضها المسح دون غيره ، وبه قال عكرمة ، وقد روى القول بالمسح عن جماعة من الصحابة والتابعين كابن عباس وأنس وأبي العالية والشَّعبي .)) [١٩] .

على حين فصَّل القول شيخ المفسرين الطبري (ت ٣١٠هـ) في ذلك ، وقد تجاهله أيضاً ذلك الباحث ، فالطبري بعد أن ذكر قراءة النصب واستوفى الرواية فيها وفي حكمها ذكر قراءة الخفض فقال : ((وقرأ ذلك آخرون من قرّاء الحجاز والعراق « وامسحوا برءوسكم وأرجلِكم بخفض الأرجل « وتأول قارئو ذلك كذلك أن الله إنما أمر عباده بمسح الأرجل في الوضوء دون غسلها ، وجعلوا الأرجل عطفاً على الرأس ، فخفضوها لذلك)) [٢٠] . وبعد أن فصل القول في قراءة الخفض وما يُبنى عليها من حكم مسح الأرجل ، ومن قرأ بها من الصحابة والتابعين ، ينقل أمر والي العراق الحجاج بن يوسف الثقفي بغسل الرجلين وتعليق أنس عليه فاسمعه يقول بعد ذكر سند الرواية : ((قال موسى بن أنس لأنس ونحن عنده : يا أبا حمزة إن الحجّاج خطبنا بالأهواز ونحن معه ، فذكر الطّهور، فقال : « اغسلوا وجوهكم وأيديكم وامسحوا برءوسكم وأرجلَكم « وإنه ليس شيء من ابن آدم أقرب إلى خبثه من قدميه ، فاغسلوا بطونهما وظهورهما ، فقال أنس صدق الله وكذب الحجّاج ، قال الله « وامسحوا برءوسكم وأرجلِكم « قال وكان أنس إذا مسح قدميه بلَّهما)). [٢١] .

وهكذا نرى أن هذا الباحث المعاصر كان مجافياً ما يستوجبه منهج البحث العلمي من كشف الحقيقة، والدفاع عن الحق ،ووقع في التعصب الذي اتهم به الطبرسي ، والطبرسي منه براء ، فأمْرُ المسح وقراءة الخفض لم يبتدعه الطبرسي ، وإنما هو قرآن وسنة، والرجل مسبوقٌ بالطبري والطوسي وسواهما.[٢٢] .

فأنت ترى أنّ تغيُّر موقع المعطوف عليه يعقبه وينتج عنه تغيُّرٌ في الدلالة ، وهذا من أسرار النظم القرآني الذي يعطي سعةً في الفهم والدلالة تتناسب مع كونه كتاباً بين دفَّتَيْن أُريدَ له أن لا يفرِّطَ في شيء على مرِّ العصور والأزمان . لذلك تجدُ سبيلَ الاحتمال في الدلالة ليجْعَلَها فضفاضةً مترامية الأطراف ، وإنْ قيَّدتها بعض قيود القرائن الحالية والتأويلية المتوارثة من عصر النص الذي ينتهي بوفاة آخر صحابي عند بعض المسلمين ، ويستمر إلى عام (٣٢٩) للهجرة إذ بدأت الغيبة الكبرى للإمام المهدي ، عَجَّلَ اللهُ فَرَجَهُ الشَّريف ، آخر أئمة الشيعة الإمامية ، وأوضح ما يكون ذلك ، أي الاحتمال في الدلالة ، في آيات الأحكام ، والآي المتشابهة ، كما لاحظنا في آية الوضوء السابقة .

وفي سورة الانعام الاية ٩٩ ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ مِنَ

السَّمَاء مَاء فَأَخْرَجْنَا بِهِ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُّخْرِجُ مِنْهُ حَبًّا مُّتَرَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ وَالزَّيْتُونَ وَالرُّمَّانَ مُشْتَبِهًا وَغَيْرَ مُتَشَابِهٍ انظُرُواْ إِلِى ثَمَرِهِ إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ إِنَّ فِي ذَلِكُمْ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ

تطالعنا الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في قوله « جنات » بين النصب والرفع ، فيتغير موقع المعطوف عليه تبعاً لذلك ، ويُحدِثُ ذلك التغيُّر تغيراً في الدلالة ، وفي هذا يقول الطبري (ت ٣١٠ هـ) : ((واخْتَلَفَ القُرّاء في قراءة ذلك ، فقرأه عامة القُرّاء « وجناتٍ « نصباً غير أنَّ التاء كُسِرَتْ لأنها تاء جمع المؤنث السالم ، وهي تُخْفَضُ في موضع النصب (...) عن الكسائي قال : أخبرنا حمزة عن الأعمش ، أنه قرأ : «وَجَنّاتٌ من أعنابٍ « بالرفع ، فيرفع « جناتٌ « على إتباعها لـ « قنوان « في الإعراب وإنْ لم تكن من جنسها ، كما قال الشاعر :

ورأيتِ زوجكِ في الوغى
متقلِّداً سيفاً ورمحا .)) [٢٣]

.

ويقول الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) : ((روى الأعشى والبرجمي « وجناتٌ « بالرفع ، والباقون « جناتٍ « على النصب (...) عطفاً على قوله « فأخرجنا به نباتَ كلِّ شيء « ، فأخرجنا به جنّاتٍ «، ومن رفع عطفها على القنوان في الإعراب وإن لم يكن من جنسها)) [٢٤] .

وتتضح الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه عند الزمخشري في الكشاف إذ يقول : ((وقوله « وجناتٍ من أعناب « فيه وجهان : أحدهما : أن يُراد وثمَّ جنّاتٍ من أعنابٍ أي : من نباتِ أعنابٍ ، وقُرِئ « وجنّاتٍ « بالنصب عطفاً على « نباتَ كلِّ شيء « أي : وأخرجنا به جنّتٍ من أعناب ، وكذلك قوله : « والزيتون والرمّان « ، والأحسن أن ينتصبا على الاختصاص كقوله : « والمقيمين الصلاة « النساء / ١٦٢ ، لفضل هذين الصنفين [٢٥] .

ولاحظ ذلك ابن عطية (ت ٥٤٢ هـ) إذ يقول : ((وقرأ الجمهور « جنّاتٍ « بنصب جنّات عطفاً على قوله « نباتَ « ، وقرأ الأعمش ومحمد ابن أبي ليلى ، ورُوِيَتْ عن أبي بكر عن عاصم « وجنّاتٌ « بالرفع على تقدير « ولكم جنّاتٌ « أو نحو هذا ، قال الطبري : وهو عطف على « قنوان «)) [٢٦] .

ويفصّل الطبرسي (ت ٥٤٨ هـ) الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه بقوله : ((قرأ أبو بكر عن عاصم برواية أبي يوسف الأعمش ، والبرجمي « وجنّاتٌ « بالرفع ، وهي قراءة أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وعبد الله بن مسعود ، والأعمش ويحيى بن يعمر ، وقرا الباقون « وجنّاتٍ « على النصب (...) من قرأ « وجنّاتٍ « فإنّه عطفها على قوله « خَضِراً « أي : فأخرجنا من الماء خَضِراً وجنّاتٍ من أعنابٍ ، ومن قرأ « وجنّاتٌ « بالرفع فإنه عطفها على « قنوان « لفظاً وإنْ لم يكن من جنسها كقول الشاعر : متقلدا سيفاً ورمحاً)) [٢٧]

ثم يطلُّ علينا أبو حيان الأندلسي بعقليته الناقدة والمحلِّلة لآراء من سبقه لاسيما الزمخشري وابن عطية ، وربما ذهب إلى عمق التراث اللغوي في ظلال النص القرآني ، فيقع نقده على أمثال الفرّاء والنحّاس ، وهو في كلّ ذلك أمْيَل إلى الصناعة النحوية البصريّة والتراكم المعرفي الذي ينحو نحوها، فاسمعه يقول :

((« وجناتٍ من أعناب « قراءة الجمهور بكسر التاء عطفاً على قوله « نباتَ « ، وهو من عطف الخاص على العام لشرفه ، ولمّا جُرِّدَ النخلُ جُرِّدت « جنّات « الأعناب لشرفها ، كما قال : « أَيَوَدُّ أحدُكم أن يكونَ لَهُ جَنَّةٌ من نخيلٍ وأعنابٍ « البقرة / ٢٦٦ . وقرأ محمد ابن أبي ليلى والأعمش وأبو

بكر في رواية عنه عن عاصم « وجنّاتٌ « بالرفع ، وأنكر أبو عبيد وأبو حاتم هذه القراءة حتى قال أبو حاتم : هي محال لأنّ الجنّات من الأعناب لا تكون من النخيل)) [٢٨]

وربما يُفَسَّرُ ردُّ هذه القراءة بعدم ثبوتها عند أبي عبيد وأبي حاتم أو أنه لم يبلغهم أنها قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام وعبد الله بن مسعود رضي الله عنه . على حين دافع عنها أبو حيان مبيناً أن ردَّها لا يسوغ ولها التوجيه الجيد ، والنظائر من القرآن ، فيقول : ((ولا يسوغ إنكار هذه القراءة ولها التوجيه الجيد من العربية ، وُجِّهتْ على أنه مبتدأ محذوف الخبر ، فقدره النحاس « ولهم جنّاتٌ « وقدره ابن عطية « ولكم جنّاتٌ « ، وقدره أبو البقاء « ومن الكَرْمِ جنّاتٌ « ، وقدره ومن الكَرْمِ لقوله : « ومن النَّخْلِ « وقدره الزمخشري : وثَمَّ جنّاتٌ أي : مع النَّخْل ، ونظيره قراءة من قرأ « وحورٌ عينٌ « الواقعة / ٢٢ ، بالرفع بعد قوله : « يُطافُ عليهم بكأسٍ من معين « الصافات / ٤٥ ، وتقديره : « ولهم حورٌ « وأجاز مثل هذا سيبويه والكسائي ، والفرّاء ومثله كثير وقدر الخبر أيضاً مؤخَّراً تقديره « وجنّاتٌ من أعنابٍ أَخْرَجْناها « ، ودلَّ على تقديره قوله قبلُ : « فأخرجنا « ، كما تقول : أكرمتُ عبدَ اللهِ وأخوه . التقدير : وأخوه أكرمْتُهُ ، فحذف أكرمته لدلالة أكرمت عليه)) [٢٩]

ثم يعرض لتوجيه الطبري والاعتراضات الواردة عليه ، ويقدم توجيهاً رآه مناسباً لدلالة المعطوف عليه الاحتمالية ، فيقول : ((ووجهها الطبري على أنَّ « وجنّاتٌ « عطْفٌ على « قنوان « قال ابن عطية :وقوله ضعيف ، وقال أبو البقاء لا يجوز أن يكون معطوفاً على « قنوان « لأنَّ العنب لا يخرج من النخل ، وقال الزمخشري ، وقد ذكر أنَّ في رفعه وجهين : أحدهما : أنْ يكون مبتدأ محذوف الخبر، تقديره : « وثَمَّ جنّاتٌ « ، وتقدم ذكر هذا التقدير عنه، قال : والثاني : أن يعطف على « قنوان « وحاصله أو مخرجه من النخل «قنوان « وجنّاتٌ من أعناب « أي : من نبات أعناب ، انتهى . وهذا العطف هو على أن لا يُلاحَظَ فيه قيد « من النخل « ، فكأنه قال : من النخل قنوانٌ دانيةٌ وجناتٌ من أعنابٍ حاصلةٌ ، كما تقول : من بني تميم رجلٌ عاقلٌ ورجلٌ من قريش منطلقان .)) [٣٠] .

ثم ينتقل إلى موقع آخر من مواقع الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في النص القرآني نفسه سبق إليه الزمخشري قبل ذلك فيقول :

((« والزيتون والرمان متشابها وغير متشابه « قرئ بالنصب إجماعاً . قال ابن عطية : عطفاً على «حباً « وقيل عطفاً على « نباتَ « وقال الزمخشري : وقرئ « جناتٍ « بالنصب عطفاً على « نباتَ كلِّ شيء « أي : «وأخرجنا به جناتٍ من أعناب « وكذلك قوله : « والزيتونَ والرمّانَ « انتهى . فظاهره أنه معطوف على « نباتَ « كما أن « جناتٍ « معطوفٌ عليه ، قال الزمخشري والأحسن أن ينتصب على الاختصاص كقوله : ﴿ والمقيمين الصلاة ﴾ النساء / ١٦٢، لفضل هذين الصنفين . انتهى ، قال قتادة : يتشابه في الورق ويتباين في الثمر ، وتشابه الورق في الحجم ، وفي اشتماله على جميع الغصن ، وقال ابن جُرَيْج : متشابهاً في النظر وغير متشابه في الطعم مثل الرمانتين لونهما واحدٌ وطعمهما مختلفٌ ، وقال الطبري : جائز أن يتشابه في الثمر ويتباين في الطعم ، ويحتمل أن يريد تشابه الطعم وتباين النظر ، وهذه الأحوال موجودة في الاعتبار في أنواع الثمرات ، وقال الزمخشري ، بعضه متشابه وبعضه غير متشابه في القدر واللون والطعم ، وذلك دليل على التعمُّد دون الإهمال . انتهى .))[٣١]

ونكتفي بهذا القدر من الأمثلة التي أوضحت الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه المفرد . (٣٢ ٣٢).

ونعرض بعض الأمثلة لدلالة المعطوف عليه الاحتمالية الجملة ، ويطالعنا من ذلك :

قوله تعالى في سورة البقرة الآية / ٢١٢ ﴿ زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللّهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ ﴾{البقرة/٢١٢}

وتظهر الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه الجملة في قوله « يسخرون « إذ يقول ابن عادل الدمشقي ((وقوله : « يسخرون « يحتمل أن يكون من باب عطف الجملة الفعلية على الجملة الفعلية ، لا من باب عطف الفعل وحده على فعل آخر ، فيكون من عطف المفردات لعدم اتحاد الزمان . ويحتمل أن يكون « يسخرون « خبر مبتدأ محذوف ، أي : وهم يسخرون ، فيكون مستأنفاً ، وهو من عطف الجملة الاسمية على الفعلية ، وجيء بقوله « زُيِّنَ « ماضياً دلالةً على أنَّ ذلك قد وقع ، وفُرِغَ منه ، وبقوله « ويسخرون « مضارعاً دلالةً على التَّجَدُّد والحدوث)) [٣٣] .

وننظر بعد ذلك في قوله تعالى في سورة الأنعام الآية / ٢٩ ﴿ وَقَالُواْ إِنْ هِيَ إِلاَّ حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ والجملة محط عناية العلماء في تبيان دلالة المعطوف عليه الاحتمالية هي : جملة « وقالوا « هل عطفت على جواب « لو « في الآية التي سبقت وهي قوله تعالى في الآية / ٢٨ ﴿ بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾{الأنعام/٢٨}، أم على غيره ؟ وفي هذا يقول السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) :

((قوله تعالى : « وقالوا « هل هذه الجملة معطوفة على جواب «لو» والتقدير : ولو رُدُّوا لعادوا ولقالوا ، أو هي مستأنفة ليست داخلة في حيِّز « لو « أو هي معطوفة على قوله « وإنهم لكاذبون « ؟ ثلاثة أوجه ذكر الزمخشري الوجهين الأول والآخر، فإنه قال : وقالوا عطف على لعادوا ، أي لو رُدّوا لكفروا ولقالوا إن هي إلاّ حياتنا الدنيا كما كانوا يقولون قبل معاينة القيامة ، ويجوز أن يُعطف على قوله : « وإنهم لكاذبون « على معنى وإنهم لقومٌ كاذبون في كلِّ شيء)) . [٣٤]

ويلاحظ تغير موقع المعطوف عليه ، وهذا التغير يقع ضمن الدلالة الاحتمالية التي ينتجها التعاطي مع النص القرآني ومقاربة دلالته من وجوه عِدَّة بوصفه يتسم بسعة الدلالة وتعدد ماتكتنزه من وجوه محتملة .

ويرى الطاهر بن عاشور (ت ١٩٧٣ م) في دلالة المعطوف عليه وهو ينظر في النص القرآني السابق ، أن جملة « وقالوا « ((يجوز أن تكون عطفاً على قوله « لعادوا لما نُهُوا عنه « فيكون جواب « لو « أي لو: رُدُّوا لعادوا لما نُهُوا عنه « أي : لو رُدُّوا لكذَّبوا بالقرآن أيضاً ولكذَّبوا بالبعث كما كانوا مدَّة الحياة الأولى . ويجوز أن تكون الجملة عُطفت على « يقول الذين كفروا إنْ هذا إلاّ أساطير الأولين « ويكون ما بين الجملتين اعتراضاً يتعلق بالتكذيب للقرآن)) [٣٥] .

وتطالعنا دلالة المعطوف عليه الاحتمالية الجملة في قوله تعالى من سورة الحج الآية /٢٥ ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاء الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ نُذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾

وفيها يقول أبو البقاء العكبري :

((قوله تعالى « ويصدُّون « : حال من الفاعل في « كفروا « وقيل : معطوف على المعنى : إذ التقدير :» يكفرون ويصدُّون أو كفروا وصدُّوا « والخبر على هذين محذوف ، تقديره : « مُعَذَّبون « دلَّ عليه آخر الآية ، وقيل : الواو زائدة، وهو الخبر)) [٣٦] .

وفي إيضاح الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في هذا النص يقول أبو حيان ((المضارع قد لا يُلْحَظُ فيه زمان معين من حال أو استقبال فيدلُّ إذ ذاك على الاستمرار ، ومنه « ويصدُّون عن سبيل الله » كقوله : ﴿ الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ﴾ الرعد / ٢٨ وقيل هو مضارع أُريد به الماضي عطفاً على « كفروا » وقيل هو على إضمار مبتدأ، أي : « وهم يصدُّون « وخبر إن محذوف قدَّره ابن عطية بعد « والبادِ «: خسروا أو هلكوا ، وقدره الزمخشري بعد قوله « الحرام « : نذيقهم من عذاب أليم ، ولا يصح تقديره بعده لأن « الذي « صفة المسجد الحرام ، فموضع التقدير بعد « والبادِ « لكن مقدَّر الزمخشري أحسن من مقدَّر ابن عطية لأنه يدلُّ عليه الجملة الشرطية بعدُ من جهة اللفظ ، وابن عطية لحظ من جهة المعنى لأن من أُذيقَ العذاب خسر وهلك))[٣٧] .

وبعد هذا العرض لوجه من وجوه الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه الذي زاوج فيه أبو حيان بين تحليل علاقات الألفاظ واستجلاء دلالتها في التركيب مستفيداً من عقليته الناقدة في تعقُّب آراء السابقين ينتقل إلى وجه آخر من وجوهها فيقول : ((وقيل الواو في « ويصدُّون « زائدة وهو خبر إن ، تقديره : إنَّ الذين كفروا يصدُّون ، قال ابن عطية : وهذا مفسد للمعنى المقصود .))[٣٨] .

ويتساءل السمين الحلبي عن فساد المعنى الذي ذهب إليه ابن عطية ، فيقول : ((ولا أدري فساد المعنى من أي جهة ؟ ألا ترى أنه لو صُرِّحَ بقولنا : إن الذين كفروا يصدون لم يكن فيه فسادُ معنى ، فالمانع إنما هو أمرٌ صناعيٌّ عند أهل البصرة لا معنويٌّ اللهم إلاّ أن يريدَ معنىً خاصاً يفسُدُ لهذا التقدير فيحتاج إلى بيانه .))[٣٩].

وهكذا تلحظ سعة الدلالة التي يتيحها التعاطي مع النص القرآني وتقليب وجوه الدلالة النحوية فيه مع دقة التَنَقُّل من وجه إلى وجه ضمن المحيط القرآني الذي ترسمه قراءاته المحفوظة ، والقرائن الحافة بنصِّه ضمن سقفه الزمني ، وآفاقه المعرفية التي لا حدود لها ما بقيت الحياة مصداقاً لنص القرآن « ما فرطنا في الكتاب من شيء « سورة الأنعام / من الآية ٣٨ .

وفي قوله تعالى في سورة النحل الآية ٢/

﴿الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ فَأَلْقَوُاْ السَّلَمَ مَا كُنَّا نَعْمَلُ مِن سُوءٍ بَلَى إِنَّ اللّهَ عَلِيمٌ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾

وفي الدلالة الاحتمالية لعطف جملة « فألقوا « على موقعين يقول أبو حيان الأندلسي : ((والظاهر عطف « فألقوا « على « تتوفاهم « ، وأجاز أبو البقاء أن يكون معطوفاً على قوله « الذين « ، وأن يكون مستأنفاً ، وقيل تمَّ الكلام عند قوله :» ظالمي أنفسهم « ثم عاد الكلام إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة ، فعلى هذا يكون قوله : « قال الذين إلى قوله فألقوا « جملة اعتراضية بين الإخبار بأحوال الكفار « ما كنا نعمل من سوء « هو على إضمار القول أي : ونعتهم بعمل السوء ، أما أن يكون صريح كذب كما قالوا :﴿ واللهِ ربِّنا ما كُنَّا مُشْرِكِينَ ﴾ سورة الأنعام / ٢٣ ، فقال تعالى : ﴿ أُنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا على أَنْفُسِهِمْ ﴾ سورة الأنعام /٢٤ ، وأما أن يكون المعنى : عند أنفسنا أي : لو كان الكفر عند أنفسنا سواء ما عملناه ، ويرجح الوجه الأول الرد عليهم ببلى ، إذ لو كان ذلك على حسب اعتقادهم لما كان الجواب عنه بلى .))[٤٠] .

ويقول صاحب الدُّر المصون : ((قوله « فألقوا « يجوز فيه أوجه : أحدهما : أنه خبر الموصول وقد تقدم فساده . الثاني : أنه عطف على « قال الذين « . الثالث :أن يكون مستأنفاً والكلام قد تمَّ عند قوله

« أنفسهم « ثُمَّ عاد بقوله «فألقوا « إلى حكاية كلام المشركين يوم القيامة ، فعلى هذا يكون قوله ﴿ قال الذين أوتوا العلم ﴾ سورة النحل /٢٧ إلى قوله « أنفسهم « جملة اعتراض ، الرابع : أن يكون معطوفاً على « تتوفاهم «قاله أبو البقاء ، وهذا إنما يتمشّى على أن « تتوفاهم « بمعنى المُضيّ)) .[٤١]

وفي قوله تعالى من سورة الإسراء الآية ١ـ٢ ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ ﴾{الإسراء/١} ﴿ وَآتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَاهُ هُدًى لِّبَنِي إِسْرَائِيلَ أَلاَّ تَتَّخِذُواْ مِن دُونِي وَكِيلاً ﴾{الإسراء/٢}﴿ ذُرِّيَّةَ مَنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ إِنَّهُ كَانَ عَبْدًا شَكُورًا ﴾{الإسراء/٣ تتضح دلالة المعطوف عليه الاحتمالية من موقعين في ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط قال : ((لما ذكر تشريف الرسول صلى الله عليه وآله وسلم بالإسراء وإراءته الآيات ذكر تشريف موسى بإتيانه التوراة ، « وآتينا « معطوف على الجملة السابقة من تنزيه الله تعالى وبراءته من السوء ، ولا يلزم من عطف الجمل المشاركة في الخبر أو غيره ، وقال ابن عطية : عطف قوله «وآتينا « على ما في قوله « أسرى بعبده « من تقدير الخبر كأنه قال : « أسرينا بعبدنا وأريناه آياتنا وآتيناه « . وقال العكبري : وآتينا معطوف على أسرى ، انتهى ، وفيه بعد))[٤٢]

ويفصل السمين الحلبي الدلالة فيقول : ((قوله تعالى « وآتينا « : فيه ثلاثة أوجه ، أحدهما : أن تعطف هذه الجملة على الجملة السابقة من تنزيه الرب تبارك وتعالى ولا يلزم في عطف الجمل مشاركة في خبر ولا غيره . الثاني : قال العسكري : إنه معطوف على « أسرى « واستبعده الشيخ ، ووجه الاستبعاد أن المعطوف على الصلةِ صلةٌ ، فيؤدي التقدير إلى ضرورة التركيب : سبحان الذي أسرى وآتينا ، وهو في قوة : الذي آتينا موسى ، فيعود الضمير على الموصول ضميرَ تكلُّمٍ من غير مسوِّغ لذلك . والثالث : إنه معطوف على ما في قوله « أسرى « من تقدير الخبر كأنه قال :» أسرينا بعبدنا وأريناه آياتنا وآتينا « وهو قريب من تفسير المعنى لا الإعراب)) [٤٣]

وهكذا يتضح في هذا النص ومقاربته الدلالية المُنْصَبَّة على العلاقات النحوية أثر تغيُّر موضع المعطوف عليه بمقتضى ما يحتمله تَعَقُّب الدلالة النحوية من احتمالات في إيضاح سَعَة دلالة النص القرآني في مستويات لغته كافة ، ومنها المستوى النحوي ، وما ينبجس منه من دلالة احتمالية تغني الفهم من خلال قراءات متعددة يحتملها النص القرآني وتقع في صلب مدار إعجازه وديمومة النظر فيه ، وتجدده عبر الأبعاد الزمانية والمكانية لتداول هذا النص الكريم ، وآفاقه التي لا حدود لها .

ثانياً : الدلالة الاحتمالية للعطف على ما زاد على الموقعين :

وقد يقع العطف على ما زاد على الموقعين ، فتتسع دلالة المعطوف عليه الاحتمالية في النص القرآني .

وبتعدد موقع المعطوف عليه تتغير الدلالة النحوية من موقع إلى آخر ، ومن ذلك ما يطالعنا في سورة النساء الآية / ١٦٢ ﴿ لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلاَةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ أُوْلَئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ فذكر العكبري : ((قراءة الجمهور بالياء وفيه عدة أوجه : أحدها أنه منصوب على المدح، أي : وأعني المقيمين وهو مذهب البصريين، وإنما يأتي ذلك بعد تمام الكلام ، والثاني : إنه معطوفٌ على « ما « أي : يؤمنون بما أُنْزِلَ إليك وبالمقيمين ، والمراد بهم الملائكة ، وقيل : التقدير: « وبدين المقيمين « فيكون

المراد بهم المسلمين ، والثالث : إنه معطوف على « قبل « تقديره : « ومن قبل المقيمين « ، فحذف قبل وأُقِيمَ المضاف إليه مُقَامَهُ ، والرابع : إنه معطوف على الكاف في « قبلك « الخامس : إنه معطوف على الكاف في « إليك « والسادس : إنه معطوف على « الهاء والميم في منهم «))[٤٤] .

ثم يصدر حكماً ينسجم مع مذهبه البصري الذي لايجيز عطف الظاهر على المضمر إلاّ بعد إعادة الجار ، فيقول : ((وهذه الأوجه الثلاثة عندنا خطأ ، لأنَّ فيها عطف الظاهر على المضمر من دون إعادة الجار))[٤٥] .

وذكر أبو حيان مواقع المعطوف عليه المحتملة ودلالتها مستعرضاً آراء من سبقه إذ يقول : ((وجوَّزوا في عطف « المقيمين « وجوهاً : أحدها : أن يكون معطوفاً على « بما أُنْزِلَ إِلَيْكَ « أي يؤمنون بالكتب وبالمقيمين الصلاة « ؟ ، واختلفوا في هذا الوجه مَنْ المَعْنِي بالمقيمين الصلاة ، فقيل : الأنبياء، وذكره الزمخشري وابن عطية ، وقيل : الملائكة ، ذكره ابن عطية ، وقيل : المسلمون ، والتقدير: « بدين المقيمين « ذكر ابن عطية معناه ، والوجه الثاني : أن يكون معطوفاً على الضمير في « منهم « أي : لكن الراسخون في العلم منهم ، ومن المقيمين . ذكره ابن عطية على قوم لم يُسَمِّهم . الوجه الثالث : أن يكون معطوفاً على « الكاف « في «أولئك « أي : ما أنزلَ إليك وإلى المقيمين الصلاة . الوجه الرابع : أن يكون معطوفاً على « كاف قبلك « على حذف مضاف ، التقدير: وما أنزل من قبلك وقبل المقيمين الصلاة ، والوجه الخامس : أن يكون معطوفاً على « كاف قبلك « ويعني الأنبياء)) .[٤٦]

وفي قوله تعالى : « والمؤتون الزكاة « وقع العطف مواقع عدّة : ((أحدها : هو معطوف على « الراسخون « ، والثاني : إنه معطوف على الضمير في» الراسخون « ، والثالث : هو معطوف على الضمير في» المؤمنون « ، والرابع : هو معطوف على « يؤمنون «.))[٤٧] .

وتطالعنا الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه فيما زاد على الموقعين في سورة المائدة الآية / ٥٣ .

﴿ وَيَقُولُ الَّذِينَ آمَنُواْ أَهَؤُلاء الَّذِينَ أَقْسَمُواْ بِاللّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ إِنَّهُمْ لَمَعَكُمْ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَأَصْبَحُواْ خَاسِرِينَ ﴾ إذ يذكر العكبري القراءات في « ويقول « ومنها القراءة بالواو والنصب وفيها تعددت مواقع المعطوف عليه ، فهي أربعة : ((أحدها أنه معطوف على» يأتي « حملاً على المعنى ، لأن معنى عسى الله أن يأتيَ ، وعسى أن يأتيَ الله واحد ، ولا يجوز أنه يكون معطوفاً على لفظ « أن يأتي « ، لأن أن يأتي خبر عسى ، والمعطوف عليه في حكمه ، فيفتقر إلى ضمير يرجع إلى اسم عسى ، ولا ضمير في قوله « ويقول الذين آمنوا « فيصير كقولك : عسى الله أن يقول الذين آمنوا . والثاني : إنه معطوفٌ على لفظ « يأتي «على الوجه الذي جُعِلَ فيه بدلاً ، فيكون داخلاً في اسم عسى ، واستغني عن خبرها بما تَضَمَّنَهُ اسمُهَا من الحَدَث ، والوجه الثالث : أن يعطف ، على لفظ « يأتي» وهو خبر ، ويقدر مع المعطوف ضمير محذوف تقديره : ويقول الذين آمنوا به ، والرابع : أن يكون معطوفاً على الفتح تقديره : فعسى الله أن يأتي بالفتح وبأن يقول الذين آمنوا))[٤٨]

ويُفَصِّلُ أبو حيان دلالة المعطوف عليه ، وما يُبنى على تغيُّر موقعه المحتمل من تغيُّرٍ في الدلالة مع تبيان آراء من سبقه مما لم يذكره أبو البقاء في نصه السابق ، فاسمعه يقول : ((وأما قراءة « ويقولَ « بالنصب ، فوُجِّهتْ على أن هذا القول لم يكن إلاّ عند الفتح ، وانه محمول على المعنى ، فهو معطوف على « أن يأتيَ «إذ معنى « فعسى الله أن يأتيَ « معنى عسى أن يأتيَ الله ، وهذا الذي يسميه النحويون

العطف على التوهُّم ، فيكون الكلام في قالب فيقدِّره في قالب آخر ، إذ لايصح أن يُعطف ضمير اسم الله ولاشيء منه ، وأجاز ذلك أبو البقاء على تقدير ضمير محذوف ، أي : ويقول الذين آمنوا به ، أي : بالله ، فهذا الضمير يصح به الربط ، أو هو معطوف على « أن يأتي «على أن يكون «أن يأتيَ « بدلاً من اسم الله لا خبراً ، فتكون عسى إذ ذاك تامة غير ناقصة ، كأنك قلت : عسى أن يأتي ويقول أو معطوف على « فيصبحوا « على أن يكون قوله « فيصبحوا « منصوباً بإضمار أن ، جواباً لعسى ، إذ فيها معنى التمني))[٤٩].

ويُبدي أبو حيان نظره في هذا الوجه ويذكر تفاصيل الدلالة الاحتمالية فيقول : ((وقد ذكرنا أن في هذا الوجه نظراً ، وهو: هل تجري عسى في الترجِّي مجرى ليت في التمني ؟ أم لا تجري ؟ وذكر هذا الوجه ابن عطية عن أبي يعلى وتبعه ابن الحاجب ، ولم يذكر ابن الحاجب غيره ، وعسى من الله واجبة فلا ترجي فيها ، وكلا الوجهين قبله تخريج أبي علي ، وخرَّجه النحاس على أن يكون معطوفاً على قوله « بالفتح « بأن يفْتَحَ ، ويقول : ولا يصحُّ هذا لأنه قد فصل بينهما بقوله « أو أمرٍ من عنده « وحقه أن يكون « بعده « لأن المصدر ينحل « لأن والفعل « ، فالمعطوف عليه من تمامه ، فلا يفصل بينهما ، وهذا إن سلمَ أن « الفتح « مصدر ينحل لأن والفعل ، والظاهر أنه لا يراد به ذلك ، بل هو كقولك : يعجبني من زيد ذكاؤه وفَهْمُهُ ، لا يُراد به انحلاله « لأن الفعل»،وعلى تقدير ذلك لا يصح أيضاً لأنَّ المعنى ليس على : « فعسى الله أن يأتي بأن يقول الذين آمنوا كذا « ولأنه يلزم من ذلك الفصل بين المتعاطفين بقوله « فيصبحوا» وهو أجنبي من المتعاطفين ، لأن الظاهر « فيصبحوا أن يكون معطوفاً على « وأن يأتي «))[٥٠] .

ثم يستشهد لذلك بمثال مصنوع لإيضاح هذا الوجه من وجوه الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه فيقول : ((ونظيره قولك : هند الفاسقة أراد زيد إذايتها بضربٍ أو حبس وإصباحها ذليلة ، وقول أصحابه : أ هذه الفاسقة التي زعمت أنها عفيفة ؟ فيكون « وقول « معطوفاً على بضربٍ)) [٥١]

ثم يذكر قولاً لابن عطية ويناقشه : ((وقال ابن عطية : عندي في منع جواز» عسى الله أن يقول المؤمنون « نظر، إذ الذين نصرهم يقولون : ننصره بإظهار دينه ، فينبغي أن يجوز ذلك (...) وهذا الذي قاله راجع إلى أن يصير سبباً ، لأنه صار في الجملة ضمير عائد على الله ، وهو تقديره بنصره وإظهار دينه وإذا كان كذلك فلا خلاف في الجواز ، وإنما منعوا حيث لا يكون رابط))[٥٢] .

وأنت ترى أن دلالة المعطوف عليه الاحتمالية لا يقتصر الكشف عنها على تقليب النظر في معاني النظم القرآني ، وتغيرها بتغير موقع المعطوف عليه ، وإنما يحرص المفسرون كذالك على مراعاة الأصول النحوية والقواعد الكلية النبي استخلصها اللغويون والنحويون من لسان العرب ، إذ ظهر حرص هؤلاء المفسرين على مراعاة قاعدة العطف على القريب والحفاظ على تغليبها على قاعدة العطف على البعيد لاسيما إذا كان الفصل بين المعطوف ، والمعطوف عليه بأجنبي من المتعاطفين. وهكذا يُلاحظ أن نحو المفسرين وإن كان نحو دلالة ومعنى فإنه لا يخرق قواعد النحويين ما وجد إلى ذلك سبيلا ، إلاّ أنه محكومٌ بالنص القرآني ، منطلقٌ منه وعائدٌ إليه مع مراعاة القرائن الدلالية سواء اللفظية أو الحالية لأن التفسير قد يخطِّئ الوجه النحوي أو يصوِّبه ، لذلك كان الفرّاء (ت ٢٠٧هـ) يكثر من القول : هذا صحيحٌ في العربية خطأٌ في التفسير ،ليبيِّن أن المأثور من التفسير يخالف ذلك المعنى ، والدلالة المبنية على

الوجه النحوي .

وفي سورة المائدة / ٥٩ ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ هَلْ تَنقِمُونَ مِنَّا إِلاَّ أَنْ آمَنَّا بِاللّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلُ وَأَنَّ أَكْثَرَكُمْ فَاسِقُونَ ﴾

تُلاحَظ الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في جملة : «وأنَّ أكثرهم فاسقون « ، وفي هذا يقول أبو حيان:

((وقرأ الجمهور بفتح همزة « أنَّ « وخُرِّجَ ذلك على أنها في موضع رفع ، وفي موضع نصب وفي موضع جرّ))[٥٣] .

والذي يهمنا في بحثنا موضع النصب وموضع الجرّ ، لما يحتمله الموضعان من تغيُّر موقع المعطوف عليه فينتج عن ذلك تغيُّر في الدلالة . فمحل النصب لهذه الجملة ((من وجوه : أحدها : أن يكون معطوفاً على « أن آمَنّا « أي : ما ينقمون منّا إلاّ إيماننا وفسق أكثرهم « فيدخل الفسق فيما نقموه ، وهذا قول أكثر المتأولين ، ولا يتجه معناه لأنهم لا يعتقدون فسق أكثرهم ، فكيف ينقمونه ، لكنه يُحمل على أنَّ المعنى ما تنقمون مِنَّا إلاّ هذا المجموع من أنّا مؤمنون وأكثركم فاسقون ، وإن كانوا لا يسلِّمون إنَّ أكثرهم فاسقون ، كما تقول : ما تنقم منِّي إلاّ أني صدقت وأنت كذبت ، وما كرهتَ منِّي إلاّ أني محببٌ إلى الناس ، وأنت مُبَغَّضٌ ، وإن كان لا يعترف أنه كاذبٌ ولا أنه مُبَغَّضٌ ، وكأنه قيل : ما تنقمون منَّا مخالفتكم حيث دخلنا في الإسلام وانتم خارجون .))[٥٤]

ثم يذكر دلالة الوجه الثاني فيقول : ((والوجه الثاني أن يكون معطوفاً على « أن آمنَّا « ، إلاّ انه على حذف مضاف تقديره : واعتقادنا فيكم أن أكثركم فاسقون ، وهذا معنى واضح . ويكون ذلك داخلاً في ما تنقمون حقيقةً .))[٥٥] ثم يذكر الوجهين الثالث والرابع ، لموقع المعطوف عليه الذي أفضى إلى حكم الجر في الجملة المذكورة فيقول : ((والجر على أنه معطوف على قوله : « بما أُنْزِلَ إلينا وما أُنْزِلَ من قبل « و « بأنَّ أكثركم فاسقون « ، والجر على أنه معطوف على علةٍ محذوفةٍ ، التقدير : ما تنقمون منا إلاّ الإيمان لقلة إنصافكم وفسقكم ، ويدلُّ عليه تفسير الحسن بفسقكم نقمتم ذلك علينا))[٥٦] .

ومما يُلاحَظ أنَّ رسم المصحف برواية حفص عن عاصم بفتح همزة «أنَّ « على حين أثبت المفسِّر (أبو حيان) النص بكسر همزة « إنَّ « في تفسيره ، على حين هي بفتح الهمزة «أنَّ « كذلك في رسم المصحف برواية ورش عن نافع .[٥٧]

وفي سورة المائدة الآية /٦٩﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ والصابئون وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وعَمِلَ صَالِحًا فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ تُلاحَظ دلالة المعطوف عليه الاحتمالية في قوله « والصابئون « فرسم المصحف على الرفع ، وسنفصل القول في دلالة المعطوف عليه الاحتمالية على أساسه ، ولكن نبدأ باحتمال النصب على قراءة عثمان وأُبَي ، وعائشة وابن جُبَيْر ، والجحدري . وبها قرأ ابن كثير [٥٨] . قال العكبري ((والنصب عطفاً على الذين ، وهو شاذ في الرواية صحيح في القياس))[٥٩].

وفي قراءة الرفع وهي رسم المصحف كما ذكرنا تتضح دلالة المعطوف عليه الاحتمالية ، فهو ((معطوف على موضع اسم إنَّ لأنه قبل دخول إنَّ كان في موضع رفع ، وهذا مذهب الكسائي : فإنه أجاز رفع المعطوف عليه على الموضع سواء كان الاسم مما خفي فيه الإعراب ، أو مما ظهر فيه ، وأما الفرَّاء : فإنه أجاز ذلك بشرط خفاء الإعراب ، واسم إنَّ هنا خفي فيه الإعراب))[٦٠] .

ويتغير موقع المعطوف عليه ، ((مرفوع معطوف على الضمير المرفوع في هادوا ، وروي هذا عن

الكسائي . ورُدَّ بأنَّ العطف عليه يقتضي أنَّ الصابئين تهوَّدوا ، وليس الأمر كذلك .))[٦١] .

وذكر المفسرون وجهاً آخر لموقع المعطوف عليه يقتضي تغيُّر معنى « إنَّ « وهو ((أن لا يكون « إنَّ « بمعنى « نعم « حرف جواب ، وما بعده مرفوع بالابتداء ، فيكون « الصابئون « معطوفاً على ما قبله من المرفوع ، وهذا ضعيف . لأن ثبوت «إنَّ « بمعنى « نعم « فيه خلاف بين النحويين ، وعلى تقدير ثبوت ذلك من لس--ان العرب فتحتاج إلى شيء يتقدمها يكون تصديقاً له ، ولا تجيء ابتدائية أول الكلام من غير أن تكون جواباً لكلامٍ سابق .))[٦٢] .

وفي سورة الأنفال الآية / ٥١

﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيكُمْ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾

تطالعنا الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في تغير موقع عطف قوله تعالى :» وأنَّ الله ليس بظلاّمٍ للعبيد « إذ تظهر الدلالة الاحتمالية في ما زاد على الموقعين ، فأكثر العلماء أنَّ الجملة معطوفة ولكنهم اختلفوا في موقع المعطوف عليه ، فقد ذكر النحاس دلالة اختلاف موقع المعطوف عليه : قال : ((ذلك في موضع رفع أي : الأمر ذلك ، بما قدمت أيديكم خفض بالباء ،» وأنَّ الله ليس بظلاّمٍ للعبيد « في موضع خفض نسق على «ما « ، وإن شئتَ نصبتَ بمعنى « وبأنَّ» وحذفتَ الباء بمعنى « وذلك أنَّ الله « ، ويجوز أن يكون في موضع رفع نسقاً على ذلك))[٦٣] . ويرى البيضاوي العطف على « ما « للدلالة على أنَّ السببية مقيدة بانضمامه إليه إذ لولاه لأمكن أن يعذبهم بغير ذنوبهم ، لا أن يعذبهم بذنوبهم .[٦٤] .وعلَّق الآلوسي على ذلك بقوله : ((وأراد بذلك الرد على الزمخشري عامله الله تعالى بعدله ، حيث جعل كلاًّ من الأمرين سبباً بناءً على مذهبه في وجوب الأصلح ، فقوله : لا أن لايعذبهم عطف على أن يعذبهم والمعنى أن سبب هذا القيد دفع احتمال أن يعذبهم بغير ذنوبهم لا احتمال أن يعذبهم بذنوبهم فإنه أمرٌ حسن .))[٦٥] .

وقد طال حديث العلماء في ما يحتمله العطف في جملة « وأنَّ الله ليس بظلامٍ للعبيد « لما يثيره تغير موقع العطف من تغيُّرٍ في دلالة النص القرآني لاسيما البحث في نفي الظلم عن الخالق سبحانه وإيضاح سبب العذاب الذي يقع بسبب الذنوب على اتساع في بحث ذلك واستحضار قواعد البحث والمناظرة وشيء من أصول الفقه والمعرفة الكلامية.[٦٦] . على حين أن الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه تنحو صوب البحث اللغوي الخالص عند أصحاب كتب إعراب القرآن ، وقدامى المفسرين.[٦٧] .

الخاتمة:

حاول البحث أن يقدم الدلالة النحوية الاحتمالية للمعطوف عليه في النص القرآني . وقد وجد أن تغير موقع المعطوف عليه في تركيب النص السابق على المعطوف عليه ينتج دلالةً كلما تمَّ التعاطي مع النص بلحاظ الانتقال من موقع إلى موقع آخر من مواقع المعطوف عليه .

وهذه الدلالة تثري مقاربة النص وتقود إلى زوايا متعددة من النظر فيه تستجيب لما طُبِعَ به النص القرآني من سَعَةٍ في الدلالة كانت سبباً في تجدد النظر فيه في كلِّ زمانٍ ، ومكان يُعْتَنَقُ فيه الإسلام ، لأنَّ القرآن الكريم كتابُ حياةٍ يتجددُ النظر فيه بتجدد الحياة ما يفسِّر التطور المعرفي في ظلال نصِّه عبر القرون .

ولاحظ البحث تعدُّد وجوه الدلالة في عطف المفردات وعطف التراكيب من جمل وأشباهها . وأسهم هذا التعدد في تيسير التعبُّد في آيات الأحكام خاصة ،

والسعة المصاحبة لتجدد النظر فيها كلما جدَّ جديدٌ بسبب تطور الحياة ، وهذا أمر غالبٌ في دراسة النص القرآني عامة ، وهو يفسر كثرة الموسوعات التفسيرية التي أُنتجت في ظلال النص القرآني عبر العصور، ولا يقتصر على ما أنتجه النص القرآني من ثراءٍ دلالي في آيات الأحكام خاصة بسبب الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه ، وعامة الدلالة النحوية ، ودلالة الألفاظ ، والسياق ، وما لاحظناه في آية الوضوء يمثل جزءاً من ذلك ، إذ أظهر البحث أن القدماء درسوا الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في هذه الآية مستندين الى القرآن والسنة فأثبتوا قراءة الجر في قوله تعالى « وأرجلِكم « وما ينبني عليها من حكم شرعي هو فرض مسح الأرجل في الوضوء.

وكشف البحث أن أبا حيان الأندلسي بدأ بقراءة الجر في « وأرجلِكم « ما يعني أن المصحف الذي اعتمد عليه رسمه بالكسر، وليس بالنصب كما هو الحال في رسم المصحف برواية حفص عن عاصم بن أبي النَّجود . وكشف البحث كذلك رفض أنس رضي الله عنه أمر الحجاج بن يوسف الثقفي بغسل الأرجل في الوضوء ، وعده إياه كاذباً وقراءة أنس آية الوضوء بجر الأرجل في قوله تعالى « وأرجلِكم « عطفاً على « برءوسِكم « فتشارك الأرجلُ الرءوسَ في فرض المسح.

لقد كشف البحث أثر دلالة المعطوف عليه الاحتمالية في تعدد المذاهب الفقهية من هذا المنطلق ، وناقش بعض الباحثين الذين انحدر بهم التعصّب المذهبي بعيداً عن جادة البحث العلمي وما يستوجبه من حيدة وموضوعية فاتهموا كبّار علماء الأمة بما ران على قلوبهم هم من التعصب ، متجاهلين الحقائق العلمية التي ذكرها كبار المفسرين من مثل الطبري والطوسي والطبرسي وأبي حيّان الأندلسي وسواهم .

والحمد لله أولا وآخراً ، ونسأله العفو والمغفرة ، وسبل النجاة في الدنيا والآخرة .

الهوامش

١. البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي ٤٦٧/١ـ ٤٦٨ .

٢. المصدر نفسه ١/ ٤٦٨ .

٣. المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وينظر الدر المصون ٢/ ٢٦ وما بعدها .

٤. تفسير الآلوسي ١/ ٤٥٦ ، وينظر ما ذكره من أسباب نزول هذه الآية وهي إجمالاً في اليهود .

٥. ينظر النشر ٢ / ٢٨ ، ٣٨٤ والإتحاف ١٥٩ ، ٤١٠ .

٦. البيان في إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري ١/ ١٦٤ .

٧. التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٩٤ .

٨. المصدر نفسه ١/ ١٤٩ـ ١٥٠ ، وذكر قراءة « يضعِّفَهُ » بالتشديد من غير ألف ، وبالتخفيف مع الألف ، ومعناهما واحد ، ويمكن أن يكون التشديد للتكثير . ويضاعف من باب المفاعلة من واحد ، كما قال : ولبس عباءةٍ وتقرَّ عيني . والشاهد صدر بيت من الوافر وعجزه : أحبُّ إليَّ من لُبس الشفوفِ .وهو لميسون بنت بجدل ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ٤٥/٣ ، وفي شذور الذهب ٣١٤ إذ نسبه ابن هشام الى ميسون ، وهو الشاهد ١٥ من شواهد قطر الندى وبِل الصدى ٨٩ . والشاهد ١٠٣٦ في همع الهوامع للسيوطي ٤/ ١٤١، وموضع الشاهد فيه : « وَتَقَرَّ عيني « حيث نصب المضارع « وتَقَرَّ « بعد أن مضمرة جوازاً لعطفه بالواو على اسم خالص من التأويل بالفعل « لُبس « ، وهو إضمار جائز لا واجب ، ينظر شرح ابن عقيل ٥٧٦ تحقيق د. أحمد سليم الحمصي ود.محمد أحمد جاسم .

٩. البحر المحيط ٢/ ٤٠٤

١٠. المصدر نفسه والصفحة نفسها . والحديث صحيح أخرجه مالك ١/ ٢١٤ ، والبخاري « ١١٤٥ ،و٦٣٢١، و٧٤٩٤ ، ومسلم « ٣٥٨ ، و ١٧١ «

١١. الكشاف ١/ ٣٤١

١٢. البحر المحيط ٢/ ٦٥٧ وينظر قول ابن عطية في المحرر الوجيز ٤١٤/١

١٣. البحر المحيط ٢/ ٦٥٧ .

١٤. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

١٥. البحر المحيط ٣/ ٦١٠ ـ ٦١١ .

١٦. المصدر نفسه ٣/ ٦١١ .

١٧. المصدر نفسه ٣ / ٦١٠

١٨. النحو وكتب التفسير ، د. إبراهيم عبد الله رفيدة ٢/ ٧٩٤ .

١٩. مجمع البيان ٣/ ٣٣١ .

٢٠. تفسير الطبري ١٥٥/٦

٢١. المصدر نفسه ٦/ ١٥٦

٢٢. ينظر التبيان في تفسير القرآن للشيخ الطوسي ٣/ ٤٥٢ ـ ٤٥٧ ، فقد فصَّلَ القول في قراءتي النصب والخفض ، وبيَّن الحكم الشرعي فيها مستحضراً ما روي عن الصحابة والتابعين مبيِّناً صحة مذهب أهل البيت وأتباعهم الشيعة الإمامية في الوضوء بالمسح على الرجلين .

٢٣. تفسير الطبري ٧ / ٣٤١ .

٢٤. التبيان في تفسير القرآن ٤ / ٣١٤ .

٢٥. الكشاف ٢ / ١٤٩ .

٢٦. المحرر الوجيز ٢ /٤٥١ .

٢٧. مجمع البيان ٤ / ١٠٨ .

٢٨. البحر المحيط ٤/ ٢٤٥ .

٢٩. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٣٠. المصدر نفسه ٤/ ٢٤٦ .

٣١. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٣٢. ومن الأمثلة الأخر ، آل عمران / ٢٠ ، إبراهيم /٩ ، وسواها .

٣٣. اللباب في علوم الكتاب ، لابن عادل الدمشقي ٣ /٤٩٤

٣٤. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، للسمين الحلبي ٤/ ٥٩٢ ، وينظر رأي الزمخشري ٢/ ١٦ .

٣٥. التحرير والتنوير ٧/ ١٨٧ .

٣٦. التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٣٨ ـ ٩٣٩

٣٧. البحر المحيط ٦/ ٤٣٩ ـ٤٤٠

٣٨. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٣٩ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٨/ ٢٥٦

٤٠. البحر المحيط ٥/ ٦٢٢ .

٤١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٧/ ٢١٣ ، وينظر رأي العكبري في كتابه التبيان في إعراب القرآن ٧٩٤/٢ .

٤٢. البحر المحيط ٦/ ١٠، وينظر قول ابن عطية في تفسيره ٣ / ٤٣٧ .

٤٣. الدر المصون ٧/ ٣٠٨ـ ٣٠٩ .

٤٤. التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٩١ .

٤٥. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٤٦. البحر المحيط ٣/ ٥٥٩ ورأي الزمخشري في الكشاف ٥٧٧/١ ، ورأي ابن عطية في المحرر الوجيز ٢/ ١٣٦ .

٤٧. التبيان في إعراب القرآن ٢٩١/١ ، وينظر البحر المحيط ٣/ ٥٦٠ وينظر ما ورد من الدلالة الاحتمالية للمعطوف عليه في ما زاد على الموقعين في سورة النساء الآية ١٧٢ .

٤٨. التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥ ، ويقصد بالعطف على الفتح الذي ورد في الآية التي قبلها « أن يأتيَ بالفتح » المائدة من الآية ٥٢ .

٤٩. البحر المحيط ٣/ ٧٠٠ .

٥٠. المصدر نفسه والصفحة نفسها ، ووردت كلمة « بَلَعَهُ » وذكر المحقق أنها هكذا في جميع النسخ ولم يهتدِ الى الصحيح ، وأظن أن الصحيح « بعده » وهو ما أثْبَتُّهُ .

٥١. المصدر نفسه والصفحة نفسها ، وقول ابن عطية في تفسيره ٢/ ٢٠٧ .

٥٢. البحر المحيط ٣/ ٧٠٠ـ ٧٠١ ، وينظر المحرر الوجيز ٢/ ٢٠٧ .

٥٣. البحر المحيط ٧٠٨/٣ .

٥٤. المصدر نفسه ٣/ ٧٠٨ ـ ٧٠٩ .

٥٥. المصدر نفسه ٣/ ٧٠٩ .

٥٦. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٥٧. ينظر القرآن الكريم برواية ورش عن نافع سورة المائدة الآية ٥٩ .

٥٨. ينظر البحر المحيط ٣/ ٧٢٦ ـ ٧٢٧ ، والكشاف ١/ ٦٤٨ .

٥٩. التبيان في إعراب القرآن ٣١٩/١ .

٦٠. البحر المحيط ٣/ ٧٢٧ .

٦١. المصدر نفسه والصفحة نفسها .

٦٢. المصدر نفسه والصفحة نفسها كذلك .

٦٣. إعراب القرآن للنحاس ١٠١/٢ ، وينظر تفسير القرطبي ٢٨/٨ .

٦٤. ينظر تفسير البيضاوي ٣/ ٦٣ .

٦٥. تفسير الآلوسي ، روح المعاني ٢/ ٢١٤ .

٦٦. ينظر ما عرض له الآلوسي في تفسيره ٥/ ٢١٤ ـ ٢١٦ .

٦٧. يتضح ذلك عند الفراء في معاني القرآن ، والزجاج في معاني القرآن وإعرابه ، والطبري في تفسيره ، وكذلك الطوسي في تفسيره ، وقد أفاد المفسرون فيما بعد من المعرفة الفكرية في الفقه وأصوله والكلام والعقائد والفلسفة ، ويتضح ذلك عند الرازي في تفسيره ، والقرطبي في تفسيره .

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم ، برواية حفص عن عاصم .
٢. القرآن الكريم ، برواية ورش عن نافع .
٣. إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، أبو السعود العمادي (محمد بن محمد بن مصطفى ت ٩٨٢ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٤. إعراب القرآن ، أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) اعتنى به الشيخ خالد العلي . دار المعرفة بيروت الطبعة الثانية ٢٠٠٨ م .
٥. أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للبيضاوي (ت ٦٨٥ هـ) تحقيق عبد الرحمن المرعشلي ، طبع دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
٦. البحر المحيط في التفسير ، أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تحقيق د. عبد الرزاق المهدي ، طبع دار إحياء التراث العربي بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .
٧. البيان في إعراب غريب القرآن ، أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) الهيأة المصرية للتأليف .
٨. التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تحقيق علي محمد البجاوي , دار الشام للتراث .
٩. التبيان في تفسير القرآن ، الشيخ الطوسي (ت ٤٦٠ هـ) تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
١٠. جامع البيان في تأويل آي القرآن ، الطبري محمد بن جرير (ت ٣١٠ هـ) تحقيق محمود محمد شاكر ، دار إحياء التراث العربي بيروت .
١١. الجامع لأحكام القرآن . للقرطبي (ت ٦٧١ هـ) خرَّج أحاديثه محمد بن عيّادي بن عبد الحليم ، وأحمد بن شعبان بن أحمد ، مكتبة الصفا ، القاهرة ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
١٢.الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون ، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) تحقيق د . أحمد محمد الخرّاط ،دار القلم ، دمشق .
١٣. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ، مراجعة وتعليق محمد أحمد الأمد وعمر عبد السلام السلامي ، دار إحياء التراث العربي ، ومؤسسة التاريخ العربي ، بيروت .
١٤. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق الدكتور أحمد سليم الحمصي ، والدكتور محمد أحمد قاسم ، دار جروس ، طرابلس ، لبنان
١٥. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا ـ بيروت ٢٠١٢ م ـ ١٤٣٣ هـ .
١٦. صحيح البخاري ، المسند من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلّم ،وسننه وأيامه ، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ) .
١٧. شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام (ت ٧٦١ هـ) تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الأقصى القاهرة .
١٨. صحيح مسلم ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١ هـ) ، دار

إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
١٩. اللباب في علوم الكتاب ، لأبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت٧٧٥ هـ) تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ،الطبعة الأولى ١٤٩٠ هـ ـ ١٩٩٨ م .
٢٠. مجمع البيان لعلوم القرآن ، الطبرسي (ت ٥٤٨هـ) أعاد طبعه في إيران المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، مركز البحوث والدراسات العلمية بإذن خاص من دار التقريب بين المذاهب الإسلامية في القاهرة . طهران ١٩٩٧ م ـ ١٤١٧هـ
٢١ـ معاني القرآن للفرّاء (ت٢٠٧ هـ) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار الطبعة الثانية ١٩٨٠ م عالم الكتب بيروت مصورة عن الطبعة الأولى لدار الكتب المصرية عام ١٩٥٥ م .
٢٢ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت ٣١١ هـ) تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي ، خرّج أحاديثه الأستاذ علي جمال الدين محمد ، دار الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م ١٤٢٦ هـ .
٢٣ـ مفاتيح الغيب ، للرازي (ت ٦٠٦ هـ) ، وهو التفسير الكبير ، طبع في القاهرة عام ١٩٣٩ م في المكتبة البهية المصرية ، وأُعيد طبعه مصوراً في إيران ، دار الإعلام الإسلامي ، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ .
٢٤ـ الموطّأ ، موطّأ مالك ، للإمام مالك بن أنس (ت ١٧٩ هـ) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي . دار إحياء التراث العربي . بيروت .
٢٥ـ الكتاب لسيبويه (ت ١٨٠ هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة الخانجي ، القاهرة ط ٤ ، ٢٠٠٤ م
٢٦ـ الكشاف للزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ، رتبه وضبطه وصححه ، محمد عبد السلام شاهين ، دار الكتب العلمية . بيروت ، ط٣ ، ٢٠٠٣ م .
٢٧ـ النحو وكتب التفسير ، الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة ، الدار الجماهيرية للطبع والنشر والإعلان ، ليبيا طرابلس ١٩٩٠ م .
٢٨ـ النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) تقديم محمد الضباع ، خرّج آياته الشيخ زكريا عميرات ، دار الكتب العلمية ، بيروت ط٣ ، ٢٠٠٦ م ـ ١٤٢٧ هـ .
٢٩ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) إعداد أحمد شمس الدين ، دارالكتب
العلمية ، بيروت ط١ ١٩٩٨ م .

سبحان الله